



مركز البيدر للدراسات والتخطيط

Al-Baidar Center For Studies And Planning

# ملاحظات من بلد المنشأ: موقف العراق من أزمة الحدود بين الاتحاد الأوروبي وبيلاروسيا

فيولا بولكينين

ترجمة وتحرير: مركز البيدر للدراسات والتخطيط

## عن المركز

مركز البيدر للدراسات والتخطيط منظمة عراقية غير حكومية، وغير ربحية، تأسس سنة ٢٠١٥م، ومُسجل لدى دائرة المنظمات غير الحكومية في الامانة العامة لمجلس الوزراء.

ويسعى المركز للمساهمة في بناء الدولة، عن طريق طرح الرؤى والحلول العملية للمشاكل والتحديات الرئيسية التي تواجهها الدولة، وتطوير آليات إدارة القطاع العام، ورسم السياسات العامة ووضع الخطط الاستراتيجية، وذلك عن طريق الدراسات الرصينة المستندة على البيانات والمعلومات الموثقة، وعن طريق اللقاءات الدورية مع الجهات المعنية في الدولة والمنظمات الدولية ذات العلاقة. ويسعى المركز لدعم الاصلاحات الاقتصادية والتنمية المستدامة وتقديم المساعدة الفنية للقطاعين العام والخاص، كما يسعى المركز لدعم وتطوير القطاع الخاص، والنهوض به لتوفير فرص عمل للمواطنين عن طريق التدريب والتأهيل لعدد من الشباب، بما يقلل من اعتمادهم على المؤسسة الحكومية، ويساهم في دعم اقتصاد البلد والارتقاء به.

ويسعى ايضاً للمساهمة في بناء الانسان، باعتباره ثروة هذا الوطن، عن طريق تنظيم برامج لاعداد وتطوير الشباب الواعد، وعقد دورات لصناعة قيادات قادرة على طرح وتبني وتطبيق رؤى وخطط مستقبلية، تنهض بالفرد والمجتمع وتحافظ على هوية المجتمع العراقي المتميزة ومنظومته القيمية، القائمة على الالتزام بمكارم الاخلاق، والتحلي بالصفات الحميدة، ونبذ الفساد بانواعه كافة، ادارية ومالية وفكرية واخلاقية وغيرها.

## ملاحظة:

الآراء الواردة في هذا المقال لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز، إنما تعبر فقط عن وجهة نظر كاتبها.

حقوق النشر محفوظة لمركز البيدر للدراسات والتخطيط

[www.baidarcenter.org](http://www.baidarcenter.org)

[info@baidarcenter.org](mailto:info@baidarcenter.org)

## ملاحظات من بلد المنشأ: موقف العراق من أزمة الحدود بين الاتحاد الأوروبي وبيلاروسيا

### فيولا بولكينين

غالباً ما يتم فحص الأزمة المستمرة بين الاتحاد الأوروبي (EU) وبيلاروسيا من خلال عدسة علاقات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي مع مينسك، أو كيف ينبغي لبروكسل أن ترد على ما يسمى «الهجمات الهجينة» للرئيس البيلاروسي، حيث يتم استخدام المهاجرين كأدوات سياسية. ومع ذلك يتم التفاوض عن ذلك و يقوم طرف ثالث باستغلال مواطنيه بشكل انتهازي لإحداث الأزمة، فإن غالبية المهاجرين الذين يعبرون الحدود من بيلاروسيا إلى الاتحاد الأوروبي هم من العراق الذي لا يزال ملاذاً لما يقرب من مليوني نازح داخلياً و ٣٠٠٠٠٠٠ لاجئ، فمن الأهمية بمكان مراعاة موقف بغداد في الصراع، فضلاً عن استعدادها السياسي للتعاون أو مقاومة استغلال مواطنيها في المستقبل.

### الخلفية

في نوفمبر/ تشرين الثاني، أفادت حكومة إقليم كردستان أن ما يقدر بين ٧٥٠٠ إلى ٨٠٠٠ من المهاجرين العالقين في المنطقة الحدودية بين الاتحاد الأوروبي وبيلاروسيا هم من إقليم كردستان العراق. وهذا العدد يمثل ما يقرب من نصف مجموع المهاجرين العالقين هناك.

وبحسب مصادر عراقية، فإن وكالات السفر في كل من أربيل وبغداد كانت تقوم بتقديم عروض تحفيزية تشمل التأشيرات وتذاكر الطيران إلى مينسك. فكان الغرض من هذه العروض هو مساعدة الناس على دخول الاتحاد الأوروبي عبر بيلاروسيا.

خلال فصل الصيف قامت الخطوط الجوية العراقية بتشغيل رحلات جوية إضافية من بغداد إلى مينسك من أربع إلى خمس رحلات أسبوعياً، وكذا أضيفت الرحلات المغادرة إلى مينسك من ثلاث مدن عراقية أخرى. خلال هذا الفترة، زاد عدد الأشخاص الذين يعبرون الحدود من بيلاروسيا إلى بولندا وليتوانيا ولاتفيا.

ومع تصاعد التوترات على الحدود، قامت حكومة بغداد باتخاذ ثلاثة إجراءات هامة للحد من هذه الأزمة. حيث قامت أولاً بخفض عدد الرحلات الجوية إلى مينسك حتى ٩ تشرين الأول أكتوبر، وحينها أصدرت هيئة الطيران المدني العراقية إجراءات جديدة علّقت من خلالها جميع الرحلات الجوية المتجهة إلى بيلاروسيا تماماً. ثانياً، قامت الحكومة بتعليق عمل القنصليتين لبيلاروسيا في كل من بغداد وأربيل لمنعهما من إصدار تأشيرات السفر. ثالثاً، شرعت السلطات العراقية في إعادة المواطنين العراقيين العالقين على الحدود البولندية البيلاروسية إلى الوطن.

منذ منتصف نوفمبر / تشرين الثاني، قامت حكومة إقليم كردستان والحكومة الفيدرالية العراقية بإجلاء أكثر من ٢٠٠٠ شخص من بيلاروسيا، واعتقلت عشرة من مهربي المهاجرين في العراق.

### موقف حذر

بينما كانت بروكسل صريحة بشأن تورط كل من مينسك والكرملين في خلق الأزمة الحدودية ظلت بغداد أكثر حذراً حول الأزمة، حيث علق رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي على الأزمة دون التطرق على الدور الذي يمكن أن تلعبه بيلاروسيا فيها. وعندما سُئل وزير الخارجية العراقي فؤاد حسين عما إذا كان أعضاء الاتحاد الأوروبي تعاملوا بقسوة شديدة على الحدود، أجاب «إنهم يعتقدون أن بيلاروسيا تستخدم هذه الطريقة لممارسة الضغط على الاتحاد الأوروبي». و هذا التصريح يشير إلى أن العراق على دراية بتورط مينسك في الأمر، لكنه اختار أن يدع للاتحاد الأوروبي تحمل مسؤولية النقد الدبلوماسي.

لقد ظهر جانب إضافي للنزاع الحدودي، عندما نشرت منصات ميثا بتاريخ ١ كانون الأول / ديسمبر أنّ العشرات من حسابات الفيسبوك والانستجرام مرتبطة بالمخابرات البيلاروسية حيث قامت هذه الحسابات باستهداف الجماهير الناطقة باللغات الكردية والبولندية والانجليزية بقصد إثارة الأزمة، مما يشير إلى وجود صلة بين الحكومة البيلاروسية وأنماط الهجرة. ومع ذلك، فقد أكد المسؤولون العراقيون ووسائل الإعلام الحكومية في وقت سابق تورط شبكات التهريب الإجرامية في الصراع، واتخذ هذا الموقف منعطفاً عندما غرد (في تويتر) رئيس وزراء حكومة إقليم كردستان مسرور بارزاني في نوفمبر / تشرين الثاني بأن شبكات التهريب تستخدم «مواطنينا في النزاع السياسي» وفي وقت لاحق في ديسمبر / كانون الأول صرح بأنّ «الدوافع وراء أزمة المهاجرين

على حدود الاتحاد الأوروبي هو دافع سياسي»، مما يعني ضمناً تصور متغير للمواجهة على الحدودية البيلاروسية. ومع ذلك، قد يكون هذا هو الأقرب إلى توجيه الاتهامات للعراق لأنه يتجنب على ما يبدو الانحياز إلى أي طرف. وبالنظر إلى موقف بغداد الطويل الأمد بشأن سيادة الدولة، فربما لا يكون مفاجئاً أنه على الرغم من ردود الفعل العنيفة التي قامت بها بولندا مثيرة للجدل، إلا أن حسين يؤكد بأن العضو في الاتحاد الأوروبي لديه ببساطة سياسته الخاصة بالهجرة.

### العصي غير الفعالة والحزر غير الجذاب

في السنوات السابقة، احتل التعاون في مجال «العودة وإعادة القبول» مكانةً عاليةً في جدول أعمال العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والعراق. ومع ذلك، ووفقاً للمفوضية الأوروبية، فقد ارتبط العراق في «مستوى غير مرض من التعاون» بشأن إعادة القسرية، حيث يحتل العراق المرتبة الرابعة في قائمة أكثر المهاجرين غير الشرعيين في الاتحاد الأوروبي من الفترة ٢٠١٤-٢٠١٨ وليس لديه اتفاقية إعادة القبول مع الاتحاد الأوروبي.

قبل بدء رحلات الإجلاء الجوية لإعادة العالقين إلى أرض الوطن، أكد نائب رئيس المفوضية الأوروبية أن الاتحاد الأوروبي سيخصص الأموال لجهود إعادة القبول وإعادة الاندماج إذا تعاونت الحكومة الفيدرالية العراقية وحكومة إقليم كردستان مع بيلاروسيا في تنظيم عمليات العودة الطوعية والقسرية لتشجيع التعاون مع عمليات الترحيل من الاتحاد الأوروبي، هددت المفوضية في وقت سابق بالحد من إصدار التأشيرات لمواطني العراق وبنغلاديش وغامبيا. لكن قبل اتخاذ هذه الإجراءات، سُمح للأطراف الثلاثة المعنية كمرحلة انتقالية لإظهار حسن تعاونها في هذا المجال. اعتبرت بروكسل جهود بغداد لتقييد الهجرة إلى مينسك وإعادة أولئك الذين يريدون العودة تعاوناً جيداً. لكن بغداد تمسكت بموقفها بالنسبة للإعادة القسرية، واكتفت بإصدار الوثائق لتسهيل عودة المواطنين ذوي السجل الجنائي.

لا ينبغي القول بأن العراق لا يتصور استغلال مواطنيه كظاهرة خطيرة. ومع ذلك، يفترق الاتحاد الأوروبي إلى نفوذ قوي على العراق عندما يتعلق الأمر بالترحيل. ويرجع ذلك جزئياً إلى العدد الهائل من العراقيين في أوروبا، مما يدل على أنّ تعاون بغداد مع عمليات الإعادة القسرية هو أكثر أهمية بالنسبة للاتحاد الأوروبي منه بالنسبة للعراق. في حين إنّ بعض الدول تعتمد بشكل كبير على التحويلات المالية وبالتالي من غير المرجح أن تدعم خطط العودة لمواطنيها، فإن هذا لا ينطبق

بالضرورة على العراق. من غير المرجح أن تجتذب التحويلات المالية والحوافز التي يقترحها الاتحاد الأوروبي لمساعدة التنمية وفرص التجارة واحدة من أكثر دول العالم ثراءً بالنفط.

يشكل المهاجرون العائدون ضغطاً إضافياً على سوق العمل، الذي يبدو أن العراق متردد في توسيعه.

أخيراً فإن أغلبية العائدين يشعرون بالندم على الرجوع إلى العراق، مما يتسبب بتكاليف إضافية إذا كان لا بد من عودة نفس الأشخاص بشكل متكرر مع وجود عدد كبير من النازحين واللاجئين، يحتوي العراق على عدد كبير من السكان الذين لا يمكن السيطرة الكاملة عليهم وبالتالي يمكن استغلالهم لأغراض سياسية.

كما تم وصف بغداد بأنها العاصمة الإقليمية الوحيدة القادرة على مخاطبة جيرانها في إطار الصداقة، مما يشير إلى أنها قد تكون قادرة على المساهمة في أمن أوروبا والمنطقة المجاورة أكثر مما يستطيع الاتحاد الأوروبي حالياً.

مع التهديد بهجمات مستقبلية، من الأهمية بمكان أن ينشئ الاتحاد الأوروبي شراكات وظيفية مع دول ثالثة. ومع ذلك، يبدو أن الاتحاد الأوروبي لم يكتشف بعد فوائده سهلة المنال للتعاون بين الاتحاد الأوروبي والعراق يمكن التعامل معها في حالات الأزمات.

إن التعامل السلمي من خلال تقييد التأشيرات للعراقيين، يؤدي إلى عدم التعاون في العودة الطوعية. وكذا زيادة الهجرة غير الشرعية وإضعاف حقوق المهاجرين في أوروبا بشكل كبير.

المصدر:

<https://isdpc.eu/iraqs-position-in-the-eu-belarus-border-crisis/>